«النهضة» تقذف كرة الاتهامات صوب «المضادة» ... والجبالي يهدد بالاستقالة

مهد الربيع العربي بين مطرقة الثورة الثانية ... وتحدي الإسلاميين

الغنوشي: بلعيد ليس البوعزيزي وأنا لست بن علي وسأقاضي كل من يتهمني

تونس - «وكالات»: اعتبر راشد الغنوشي، رئيس حركة النهضة التونسية، أن اغتيال المعارض التونسي شكري بلعيد الأربعاء، تصرف أثم لكنه لا يخرج عن معتاد الثورات قديما وحديثا.

وانخرط الغنوشي في سلسلة مقابلات صحافية للرد على اتهام النهضة بالمسؤولية السياسية عن اغتيال بلعيد.

وفي مقابلة مع صحيفة «الخبر» الجزائرية، أمس قال الغنوشي إنه «ليس من مصلحة أي حزب حاكم أن يفجر الأرض التي يقف عليها، في إشارة إلى اغتيال شكري بلعيد.

ومضى الغنوشي يحمل «الثورة المضادة» مسؤولية الاغتيال، وفي هذا السياق قال «يعتقدون أن الثورات تصنع بالسيناريوهات، وأن هناك «بوعزيزي» جديدا هو شكري بلعيد، وأن هناك بن علي جديدا هو الغنوشي، فلتقم الثورة، هذه سذاجة غريبة، ومحاولة للقفز على الحقيقة، هل يمكن لعاقل أن يعتقد أنه من مصلحتي أو مصلحة حركة النهضة تأجيج الوضع القائم بأي طريقة؟».

واستبعد رئيس النهضة أن يتكرر سيناريو الاغتيالات السياسية الذي وقع في الجزائر منذ عام 1992، موضحا أن هناك فوارق بين الجزائر وتونس.

واستبعد الغنوشي أيضا أن يكون للجيش التونسي أي دور سياسي في حل المشكلة الحاصلة الآن، وقال «الجيش التونسي جيش محترف، وجيش مهني لا يتدخل في الشؤون السياسية، ويتولى حماية الحدود، وإذا احتجنا إليه سيؤدي مهامه الوطنية، وهذا الجيش لن يحل محل السياسيين في حلحلة مشاكل البلد».

وفي وقت سابق أمس الاول، اعتبر الغنوشي خلال مشاركته في افتتاح ملتقى «ظاهرة العنف السياسي وكيفية التصدي لها»، أن عملية الاغتيال جزء من ضريبة التحول وقعت في ثورات سابقة، ولا يمكن لأحد أن يصدق أنه من مصلحة الحاكمين في البلد اغتيال بلعيد.

كما ختم الغنوشي تصريحه محذرا من أن يفرض العنف على التونسيين لغة جديدة للتخاطب، ويأتي هذا، بعد أن انتهت زوجة

الغنوشي

أرملة شكري بلعيد

- أرملة بلعيد تحمل وزارة الداخلية مسؤولية أي اعتداء جديد على عائلتها
- أنصار الحكومة يستعرضون عضلاتهم: الشعب يريد النهضة من جديد

بلعيد وأسرته ومناصريه حركة النهضة باغتياله وإن بطريقة غير مباشرة. سياسيا، أبدى راشد الغنوشي عدم رضاه على مبادرة رئيس حكومته، حمادي الجبالي، وأوضح أن «المبررات التي قدمها الجبالي لم تقنعه»، نافيا أن يؤدي هذا الأمر إلى «انشقاق في الحركة».

بالمقابل لوح رئيس الحكومة التونسية حمادي الجبالي بالاستقالة إذا فشلت جهوده في تشكيل حكومة تكنوقراط تضم «كفاءات وطنية» غير حزبية، وقال إن الوزراء الإسلاميين الذين يتولون حاليا الوزارات السيادية سيتم تغييرهم، وفي الأثناء خرج الآلاف من أنصار الحكومة للتظاهر بالعاصمة مع الإعلان عن تحضيرهم لمظاهرة حاشدة مشابهة الجمعة المقبل.

وأعلن الجبالي تمسكه باقتراحه بتشكيل حكومة كفاءات غير حزبية، معتبرا ذلك «إحساسا منه بالمسؤولية الوطنية»، نافيا أن يكون اقتراحه خروجا على حزبه حركة النهضة، الذي أعلن قياديون فيه رفضهم لمسعاه.

واعتبر الجبالي أن مبادرته تستهدف تجنيب البلاد مزيدا من الاحتقان، خاصة مع غياب أي مبادرة أخرى للخروج من الأزمة، على حد وصفه. وأشار إلى أنه سيقدم حكومته الجديدة «بحلول منتصف الأسبوع المقبل على أقصى تقدير». وأضاف أنه في حال حظي فريق العمل الجديد بموافقة الأحزاب الممثلة في المجلس الوطني التأسيسي (البرلمان المؤقت) دون طرحها للتصويت فسيبقى في منصبه رئيسا للوزراء، وإذا حدث خلاف ذلك فسيستقيل.

ويأتي ذلك في وقت أعلن فيه حزب النهضة أنه يجري مشاورات مكثفة مع شريكيه في الائتلاف لتشكيل حكومة تكنوقراط تضم كفاءات غير حزبية دون الرجوع للمجلس، حيث صرح عضو المكتب السياسي للنهضة نور الدين العرباوي بأن الأمور تتجه إلى تشكيل حكومة سياسية، يمكن أن تنضم إليها أطراف من خارج الائتلاف، الذي يضم -إلى جانب النهضة- حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، وحزب التكتل من أجل العمل والديمقراطية.

وقال عضو المكتب السياسي لحزب المؤتمر من أجل الجمهورية سليم بن حميدان للجزيرة إن اتفاقا حصل بين الحزب والنهضة على حكومة توافق وطني، وإن هذا الاتفاق سيعلن في الساعات القادمة، لكنه لم يحدّد ما إذا كانا اتفقا بشأن حكومة تكنوقراط.

كما أوضح المتحدث باسم التكتل من أجل العمل والديمقراطية محمد بنور أن حزبه لا يعارض تشكيل حكومة كفاءات، مشيرا في الوقت نفسه إلى وجود «مواطن غموض» تكتنف هذه المبادرة دستوريا وقانونيا وسياسيا. في غضون ذلك، تظاهر الآلاف من أنصار النهضة في شارع الحبيب بورقيبة بالعاصمة تونس، ورددوا شعارات ضد حركة «نداء تونس» التي يقودها رئيس الوزراء السابق الباجي قايد السبسي، الذي دعا إلى حل المجلس التأسيسي، وأفادت تقارير صحافية بأن المتظاهرين هتفوا «الشعب يريد النهضة من جديد»، وذلك بعد يوم من تجمع مماثل أمام مقر المجلس التأسيسي عندما هتفوا بشعارات منددة باغتيال بلعيد، واتهموا أطرافا خارجية بالسعي لإحداث الفرقة بين التونسيين.

ألقى «خطاب العرش» أمس مفتتحاً أعماله

ملك الأردن يدعو البرلمان لمراجعة قانون الانتخابات

ملك الأردن

عمان - وكالات: وصف الملك الأردني عبد الله الثاني قانون الانتخاب الذي أجريت الانتخابات البرلمانية الأخيرة بناء عليه بأنه «لم يكن مثاليا»، ودعا لمراجعته في أول جلسة للبرلمان الجديد.

وقال الملك في «خطاب العرش»، الذي ألقاه ظهر الأمس بافتتاح أعمال البرلمان الجديد الذي انتُخب نهاية الشهر الماضي، «لقد أجريت الانتخابات على أساس قانون انتخاب جديد لم يكن مثاليا، ولكنه حظي بالتوافق الوطني المتاح».

ودعا ملك الأردن لمراجعة هذا القانون ومراجعة نظام الانتخاب، بحيث يحظى بالتوافق ويعزز عدالة التمثيل ويمكن الأحزاب من التنافس بعدالة «ويرسخ تجربة الحكومات البرلمانية ويحمي مبدأ التعددية، ويتطور بالتوازي مع تطور الحياة الحزبية».

ولمح الملك في خطابه إلى أنه يسعى لحكومات مستقرة على مدى عمر البرلمان لأربع سنوات، لكنه لم يخف الإشارة إلى إقالة الحكومات أو البرلمان إذا فقدت الثقة فيهما.

وقال «نريد الوصول إلى استقرار نيابي وحكومي يتيح العمل في مناخ إيجابي لأربع سنوات كاملة طالما ظلت الحكومة تحظى بثقة مجلس النواب وطالما حافظ المجلس على ثقة الشعب».

وجاءت هذه الإشارة من الملك بعد حل برلماني 2007 و2010 بعد عامين من انتخابهما، إضافة لتكرار تغيير الحكومات في عامي الربيع العربي منذ مطلع عام 2011، حيث عين الملك الأردني خمس حكومات خلال العامين الأخيرين استقالت جميعها بعد أشهر من تعيينها تحت ضغط الشارع، في حين استقالت حكومة عبد الله النسور الحالية بعد الانتخابات.

ووعد الملك الأردني في خطابه بنهج جديد في تشكيل الحكومات، يقوم على القيام باستشارات مع الكتل البرلمانية التي تشكلت بعد الانتخابات لتسمية رئيس الوزراء الجديد الذي سيكون ممثلا للأغلبية البرلمانية. وعدد بنود خريطة الإصلاح التي جرى إنجازها في المرحلة الماضية، وأكد التزامه باستكمالها في المرحلة المقبلة.

ولا تلزم مواد الدستور الأردني الملك بعمل استشارات أو الالتزام بنتائجها، حيث تمنحه المواد الدستورية حق تعيين وإقالة رئيس الوزراء وحل البرلمان والدعوة للانتخابات.

وتطالب المعارضة، لا سيما الحركة الإسلامية التي قاطعت انتخابات البرلمان، بتعديلات دستورية تشمل المواد التي تمنح الملك هذه الصلاحيات.

«الإخوان» تفتح النار على زيدان

ليبيا: أحزاب تدعو لتوسيع المشاركة السياسية

طرابلس - «وكالات»: دعت عشرة أحزاب في ليبيا إلى فتح باب الحوار الوطني وتوسيع دائرة المشاركة مع كل القوى السياسية والمدنية للخروج مما وصفوها بحالة الاحتقان الحالية وبناء دولة ديمقراطية. يأتي ذلك وسط مخاوف من اندلاع أعمال عنف خلال المظاهرات المرتقبة في ذكرى ثورة 17 فبراير.

وطالبت تلك الأحزاب بوضع جدول زمني لإنجاز كافة الاستحقاقات الدستورية، كما طالبت بتشكيل هيئة وطنية لإعادة النظر في توزيع المؤسسات الاقتصادية وتفعيل قانون تجريم السلاح.

يأتي هذا بعد أيام من تقدم قوى وطنية ليبية بمطالب إلى المؤتمر الوطني العام لقطع خط الرجعة «على كل من تسول له نفسه زرع الفتنة والوقيعة بين أبناء الشعب الواحد»، وذلك عقب اجتماع لهذه القوى في مدينة بنغازي.

وطالبت أحزاب الاتحاد الوطني والكفاءة والتكتل الديمقراطي والحكمة وهيئة المحاربين المتقاعدين وجمعية المحاربين الثوار ومنظمة الشهداء؛ المؤتمر الوطني بالإسراع -قبيل حلول الذكرى الثانية للثورة- بوضع دستور ليبيا الجديد، شرط أن يكون تحت إشراف لجنة دستورية بالانتخاب المباشر من الشعب، على غرار لجنة الستين التي كتبت دستور عام 1951، وفقا لتعديل نص المادة 30 من الإعلان الدستوري الصادر في أغسطس 2011.

وطالبوا باستقلال مؤسسات الهيئات والسلطات القضائية والمحكمة الدستورية العليا ومكتب النائب العام ورئاسة أركان الجيش الوطني عن المؤتمر الوطني، إلى جانب إلغاء المركزية وسياسة الإقصاء والتهميش وإصدار قانون الحكم المحلي فورا.

في السياق نفسه، انتقد المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين في ليبيا بشير الكبتي اختيارات رئيس الوزراء علي زيدان لشاغلي مناصب قيادية، وغض الطرف عن وجود رجال النظام السابق في قطاعات الدولة.

وأشار إلى أن تحالف القوى الوطنية بقيادة السياسي محمود جبريل يتمتع بدرجة كبيرة من التأثير على مجريات الحكم في ليبيا، مقارنة بوضع باقي الأحزاب والتيارات الأخرى وفي مقدمتها التيار الإسلامي.

وقال الكبتي إنه لا يوجد خلاف أو اعتراض من قبل الجماعة على شخص رئيس الوزراء الليبي إلا فيما يتعلق باعتماده سياسة الولاءات في اختياراته للقيادات وشاغلي المناصب العامة، وغض الطرف عن وجود رجال العهد السابق في مختلف قطاعات الدولة.

من ناحية أخرى، نظمت وزارة الدفاع الليبية استعراضا عسكريا في طرابلس، تم خلاله عرض التجهيزات والآليات العسكرية الجديدة. ووصف وكيل وزارة الدفاع خالد الشريف الاستعراض بأنه رسالة قوية لكل من يحاول أن يهدد أمن البلاد.

من جهته، أكد رئيس الوزراء الليبي علي زيدان أن الحكومة غير متخوفة من رد فعل الجماهير يوم الجمعة 15 فبراير الجاري، والتي أطلق عليها جمعة «تصحيح المسار».

وقال زيدان إن الوضع الراهن في ليبيا «يحتم علينا أن نتحلى بالمسؤولية والالتزام لبنغازي أرض الثورة وجميع المدن الليبية»، مؤكدا على سعي الحكومة بكل جهد لإعادة الخدمات وتفعيل المرافق في بنغازي، مشيرا إلى أن الحكومة بدأت جملة من التعاقدات للإسكان وهناك خطط للتفكيك المركزية. وأوضح زيدان أن ما تعانيه ليبيا حاليا هو نتيجة سياسة الحكومة السابقة، معتبرا أن سبب الاحتقان في الشارع الليبي حاليا هو سياسة المجلس الانتقالي السابق والحكومة السابقة برئاسة الدكتور عبد الرحيم الكيب.

السودان وجنوبه يشعلان فتيل الحرب .. مجدداً

جوبا/الخرطوم «وكالات» - قال جيش جنوب السودان ومتمردون امس الأول الـ24 شخصا على الاقل قتلوا في قتال جديد وقع في منطقة الحدود المضطربة بين السودان وجنوب السودان.

وقال فيليب اقوير المتحدث باسم جيش جنوب السودان ان قواته قتلت سبعة مقاتلين من ميليشيا تدعمها الخرطوم قامت بعبور الحدود غير المحددة بشكل واضح.

واضاف ان جيش جنوب السودان احتجز شاحنة للجيش السوداني استخدمها المقاتلون اثناء الاشتباك بولاية اعالي النيل في شمال شرق البلاد.

وفي اعمال عنف منفصلة على الجانب السوداني من الحدود اتهم متمردون من الحركة الشعبية لتحرير السودان-فرع الشمال ميليشيا من جنوب السودان تدعمها الخرطوم بمهاجمة قرية وقتل 17 شخصا.

وقال ارنو لودي المتحدث باسم الحركة ان الميليشيا اصابت ايضا 35 مدنيا اثناء هجومها على منطقة ابو جبيهة في ولاية جنوب كردفان المنتجة للنفط.

وكادت حرب ان تنشب بين السودان وجنوب السودان في ابريل نيسان في اعنف اشتباكات منذ انفصال جنوب السودان في عام 2011 بموجب اتفاقية السلام انهت حربا اهلية استمرت عشرات السنين.

واتفق الجانبان في سبتمبر الماضي على وقف العمليات العسكرية وسحب قواتهما من الحدود المتنازع عليها واستئناف صادرات النفط عبر الحدود . لكنهما لم ينفذا هذه الاتفاقيات واتهم كل طرف الاخر بدعم المتمردين في اراضي الطرف الاخر.

ويستضيف الاتحاد الافريقي جولة اخرى من المحادثات بين البلدين الاسبوع المقبل بهدف اقامة منطقة عازلة وهو شرط مسبق بالنسبة للسودان كي يستأنف صادرات النفط.

واوقف جنوب السودان انتاجه الذي يبلغ 350 الف برميل يوميا قبل عام في خلاف مع الخرطوم بشأن رسوم خطوط الانابيب.

ورتب الاتحاد الافريقي اجتماعا بين الرئيس السوداني عمر حسن البشير ورئيس جنوب السودان سيلفا كير في اثيوبيا الشهر الماضي ولكن لم تظهر علامة على احراز تقدم.

«فتح» و«حماس» تسيران على طريق المصالحة... بثقة

ليبرمان يستبق زيارة أوباما إلى المنطقة بقطع الطريق على السلام... نهائياً

- وزير خارجية الاحتلال: التوصل إلى اتفاق سلام داعم مع الفلسطينيين مستحيل
- عباس يبدأ مشاورات تشكيل الحكومة .. وغزة تفتح مراكز تسجيل الناخبين

القدس (وكالات) - قال وزير الخارجية الإسرائيلي السابق أفيجدور ليبرمان -أقوى شريك سياسي لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو- إنه لا توجد أمام إسرائيل فرصة لتوقيع اتفاق سلام دائم مع الفلسطينيين وعليها أن تسعى بدلا من ذلك إلى توقيع اتفاق انتقالي طويل الأجل. وتهدف تعليقات ليبرمان فيما يبدو إلى تقليل التوقعات في الداخل والخارج بشأن جهود جديدة لإحلال السلام. ولليبرمان قومي متشدد تحالف حزبه مع حزب الليكود بزعامة نتنياهو في قائمة فازت في الانتخابات التي جرت في 22 يناير الماضي.

وأثارت زيارة مزمعة للرئيس الأمريكي باراك أوباما الى اسرائيل والأراضي الفلسطينية في الربيع القادم والتي أعلن عنها الأسبوع الماضي تكهنات بممارسة ضغوط خارجية من أجل إحراز تقدم دبلوماسي رغم أن واشنطن هونت من هذا الاحتمال.

وربط ليبرمان في مقابلة تلفزيونية بين الجمود السياسي المستمر منذ عامين وبين الانتفاضات في العالم العربي التي أعطت دفعة لجماعات إسلامية معادية لإسرائيل.

ومن بين هذه الجماعة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وهي جماعة منافسة لحركة فتح التي يتزعمها الرئيس الفلسطيني محمود عباس وتسيطر على قطاع غزة وترفض التعايش مع إسرائيل.

وقال ليبرمان للقناة الثانية بالتلفزيون الإسرائيلي امس الاول«أي أحد يعتقد أن من الممكن أن نصل إلى حل سحري لسلام شامل مع الفلسطينيين في قلب هذا المحيط الاجتماعي الدبلوماسي .. هذا التسونامي الذي يهز العالم العربي هو شخص لا يدرك الامور.» وأضاف قائلا «هذا مستحيل. من غير الممكن حل الصراع هنا. الصراع يمكن إدارته ومن المهم إدارة الصراع... والتفاوض للتوصل إلى اتفاق انتقالي طويل الأجل.»

وقطع عباس المحادثات أواخر 2010 إحتجاجا على الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة. وأثار الرئيس الفلسطيني غضب إسرائيل والولايات المتحدة في نوفمبر تشرين الثاني بحصوله على موافقة على رفع تمثيل الفلسطينيين في الأمم المتحدة وهو اعتراف ضمني بالاستقلال الفلسطيني في كل أراضي الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة.

وتصر إسرائيل على الاحتفاظ بالقدس الشرقية وغالبية المستوطنات في الضفة الغربية في اي اتفاق سلام نهائي. وتعتبر معظم القوى العالمية المستوطنات غير شرعية لأنها أقيمت على أراض احتلتها إسرائيل في حرب 1967.

وقال ليبرمان -وهو نفسه مستوطن في الضفة الغربية- إن الكرة «في ملعب ابو مازن (عباس)» لإحياء الدبلوماسية.

وفازت قائمة الحزبية المشتركة بين حزب ليبرمان وحزب نتانياهو بفارق ضئيل في انتخابات الكنيست التي جرت في 22 يناير لكن مارك ريجيف المتحدث باسم نتنياهو أوضح أن ليبرمان قال في المقابلة مع القناة الثانية إنه يعبر عن رأيه الشخصي.

وردا على سؤال حول رؤية نتانياهو لفرص إحلال السلام من خلال اتفاق مع الفلسطينيين أشار ريجيف إلى كلمة لرئيس الوزراء المحافظ يوم الثلاثاء الماضي قال فيها إنه بينما تواجه إسرائيل تهديدات من أعدائها فانها «يجب عليها أن تسعى أيضا من أجل سلام آمن ومستقر وواقعي من جيراننا».

وأيد نتانياهو في السابق إقامة دولة فلسطينية لكنه كان حذرا فيما يتعلق بحدودها واستعداده لتفكيك المستوطنات الإسرائيلية.

ومن غير الواضح الدور الذي سيضطلع به ليبرمان في الحكومة الائتلافية القادمة لأنه يواجه محاكمة بتهم الفساد. وإذا أدين فانه قد يمنع من شغل منصب وزاري. وينفي ليبرمان ارتكاب اي مخالفات وقال إنه يرغب في شغل منصب وزير الخارجية من جديد الذي استقال منه بعد أن أعلنت لائحة اتهام ضده العام الماضي.

وفي شأن فلسطيني داخلي قالت حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) إنه سيجري عقد لقاء جديد مع حركة المقاومة الإسلامية (حماس) خلال ثلاثة أيام لاستكمال جهود تحقيق المصالحة بعد التشاور مع قادة الحركتين والفصائل الفلسطينية الأخرى حيث تم تحقيق تقدم في بعض النقاط خلال اجتماع القاهرة، وسيتم استكمال البعض الأخر خلال اجتماع مقبل.

وكانت لجنة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، المنبثقة عن اجتماعات الإطار القيادي الفلسطيني المؤقت، قد اختتمت أعمالها أمس الأول في القاهرة بالاتفاق على إقرار مسودة قانون انتخابات الرئاسة والمجلسين التشريعي والوطني، كما اتفق المجتمعون على البدء بمشاورات تشكيل حكومة الوفاق الوطني.

واختتم وفد فتح برئاسة عضو اللجنة المركزية للحركة ومسؤول ملف المصالحة عزام الأحمد أمس زيارة للقاهرة متوجها إلى الأردن في طريقه إلى رام الله بعد جولة مفاوضات مع حركة حماس لتفعيل المصالحة الفلسطينية. ويضم الوفد عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية غسان الشكعة، والمبعوث الخاص للرئيس الفلسطيني والأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني بسام الصالحي.

ليبرمان